الدُّور في الحكم الشرعيّ - دراسة تأصيلية تطبيقية

شذى مجد عويجان

قسم الفقه الإسلامي وأصوله – كلية الشريعة – جامعة دمشق - سوريا

ملخص البحث

يستن في البحث البحث في مصطلح الدُّور وأنواعه وموانعه مبناً تأسه في الأحكام الشرعية، وذلك بدراسة بعض التطبيقات الفقهية التي أشتملت على الدُّور الحكمي الذي لا يقصده المكلف، أو الفقيه الذي يقصده المكلف، وصل البحث إلى أن الدُّور تنبعه إذا وقع في الحكم الشرعيّ أدأ إلى إبطال الحكم أو نفيه، وأن كَّلَّ المكلف تتمكَّن عليه الإثم إضافة لبطلان ألفاله أو ما يترتب على أقواله، لأن ذلك يؤدي إلى تنافي الأحكام الشرعية، وهذا عُرّ جانٍ لمناقشته أصول الشرع التي لا تَّجِرَز الإجاب المتضمن الإسفاق، وقد صار العلماء قواعد وضوابط في هذا الأصل عرضه البحث في خاتمة.


المقدمة

الأصل صُنُون كلام العاقل عن الإعمال بما أن كَّل قد يُصَر من المكلف كلام بصيغة يؤدي إعلاَمة لمعضمونه إلى الإعمال، لأنَّ يلزم على إثبات الحكم أو تصحيحه نفيه أو فسهاده وهو ما يُعرَّف بالدور وهو مصطلح عُرّ به الفقهاء على المسائل التي يدور تصحيح القول فيها إلى إفساده، وإيابه إلى نفيه، وذكرنا أنه نعوان: حكمي، ولفظي.

فالأول: لما نُشأ الدور فيه من حكم الشرع، والثاني: ما نُشأ من لفظي يذكرها الشخص.

وهي مسائل كثيرة تقع في أباب عدَّة من الفقه، ولكن أشكُّر وقوغها في مسائل الطلَق والإعت، يثُق جماهير الفقهاء على銀 الدور وعدم وقوعه، إلا أنه ورد عن بعض أهل العلم وقوعه وصحّة ترميْن الأثر عليه، وإن أردو معرفة أصل الخلاف بين العلماء مع الإطلاع على أدانتهم و مقابلاتهم ورد كل طرف لأجل المطَّر الآخر فلا نجد المسألة واضحة إلا في مسألة اثْثْر في الطلاق باسم المسألة السُّريّة؛ نسبة لابن سُرِّيّ الذي كان أول من خالف الجمهور، وقال بتصحيح الدور في الطلاق كما سثبت المسألة.

بالتخصِّص في المبحث الثاني أن شاء الله تعالى.

أهمية البحث وسبب اختياره:

1. تَّشجِّع أهميَّة البحث في بيان أثر الدور في الحكم الشرعيّ كوة سبيلاً لبطلان الحكم أو فسهاده.
2. يتيح البحث مصطلحة اثْثُر بين العلماء وتصحيح له بحترٍ في بعض المسائل مما أدى لوقوع خلاف بين المذهبbud الأربعة، وبين علماء المذهب الواحد كالشافعيّة.

Author. Email: shza.alurd@gmail.com

ISSN: 2706-9524 (Print)            ISSN: 2706-9532 (Online)
Received: 04-06-2022;                 Accepted: 03-09-2022;               Available online: 30-09-2022
الدور في الحكم الشرعي – دراسة تأصيلية تطبيقية

3. ترى الباحثة أهمية دراسة مصطلح أصولي يُدرج تحته تطبيقات من عدة أتباع فقهية، لعدم وجود أي دراسة أو أطروحة بحثت في الدور، وهو أمر نادر الحصول.

هدف البحث:

هدف البحث لدراسة المصطلح ببيان مفهومه وأنواعه ومواده وما يدرج تحته من تطبيقات فقهية.

مشكلة البحث:

BUFF والحالة لدى الأثر الدور على الحكم الشرعي من حيث السنة والبطلان، سواء نشأ الدور بفعل المكلف أو قوله، أم بدون قصد منه.

الدراسات السابقة: لم أحد أطرافًا أو بحثًا درس هذا المصطلح، وربما يكون هذا البحث بؤرة لدراسة المصطلح في الفقه الإسلامي عموماً، أو في باب فقهى متعدد كالعادات أو الأحوال الشخصية، أو الوصايا مثلاً.

منهج البحث: سلك النهج التحليلي المقارن، حيث بنيت تأصيل علماء الأصول لمصطلح الدور، ثم درست تطبيقات فقهية أدرج مفصلاً ضمن الدراسة الأصولية، ثم أفرد تطبيقات فقهية برائمة مستقلة، واتبعت في دراسة التتطعيقات الفقهية الدراسة المقارنة، وذلك بين بنيان أراة المذاهب الأربعة، ثم عرض الأدلة والملاحظات للوصول إلى الرأي الراجح.

خطأ البحث: قمت البحث لمقدمة وبحثين واختامات على النحو التالي:

المقدمة: وبناءً فيما أثبته البحث ومهجمه والدراسات السابقة وخطأ البحث.

البحث الأول: وبناءً فيما مفهوم الدور وأنواعه وأثره.

البحث الثاني: درست فيه تطبيقات فقهية في أثر الدور في الحكم الشرعي.

الخاتمة: واستمكنا على أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الدور وأنواعه وأثره

المطلب الأول: مفهوم الدور

للدور مفهوم لذي نُسبي وعلمي وشرعي، أي أن في هذا المطلب هذه المفاهيم لمعرفة القاسم المشترك بينها.

الفرع الأول: تعرف الدور لغة: الدائرة والواحد والواحداء أصل واحد ينطلق على إدخال الشيء بإدراك من حالاته. يشمل ذلك دعا الدور ودعواته وأذكاره وأذكاره ودعا الدور والدوران ودورانه.

الفرع الثاني: تعريف الدور العلمي: هو توقف العلم بكلٍ من المعلومين على العلم بالآخر، ومنه الكوني والرياضي.

فالدور الكوني: المعنى بالكونية والوجود وهو توقف كون كلٍ من الشيء في كون الآخر، والمحافظة عليه الصغرى وهو ما يerset في كل شيء سابقًا مسبوقًا. كما لو فرضنا أنُ زيدًا واحد عمراً، وأنه عمراً واحد زيدًا، فإنّه يقتضي أن كلاً منهما سابق من حيث كونه مؤثرًا، مسبوقًا من حيث نظره أثراً، أثراً مع الكون.

1 معجم مصطلح اللغة، ابن فارس: 2/312.

Journal of Alasmarya University: Sharia and Human Sciences
الدورة الجامعية: المتطلَّب بالجنب، وهو توفر العلم بأحدث المقدارين على العلم الآخر. وهذا دُرُّ في الظاهر فقط لمواجهة أن يحصل العلم بشيء آخر غيره، ففي الحقيقة لا دُرُّ.

الخلاصة: الدور: هو توفر كُل واحد من الشئين على الآخر بأن يتحاَّل كُل واحد في وجوده أو تصرُّه للأخر، أو توفر الشيء على ما يتوفر عليه، ومنه قول الفقهاء: دارت المسألة.

الفرع الثالث: تعريف الدور عند علماء الشريعة.

الدور في الاصطلاح الشرعي هو المسائل التي يدور تصحيح القول فيها إلى إفساده، وإثباته إلى نفيه، أو هي مسائل يُفضَّل تبرُّها إلى إبطالها أو نفيها.4

وأكثر ما يُعيِّن الدور في مسائل الطلاق والوصايا والعُثِّق ونحوها، وقد أفرز فيها الأستاذ أبو منصور البغدادي كتاباً حافلاً، وأفرد كتاباً فيما وقع منه في سائر الأبواب.5

والدُور نشأ عن مسألة الطلاق المشهورة، وهي: أن يقول الرجل لزوجته: إن، أو إذا، أو متي، أو مهما طالت مدة، فإنها طالت قبل ثلاثة، ثم طالتها.6

النتيجة: القاسم المشترك بين مفهوم الدور اللغوي والعلمي والشرعي هو البطلان والعدم، وما مفهومان يُعْتَرِّبن عن معنى ذَهاب الشيء، فالبطلان هو ذهاب الشيء، وقَلَةُ مَكْثِه وليته، وشيءُ البطلان الباطن لأنه لا حقيقة لَعَفْعَة، وكل شيء منه فَمَا مَزِيْجًوُه لَو مَعْوَلٍ عليه،7 وفي الشيء هو ما لا مشروعية فيه أصلاً.8

أصل:8

والعثم فَقَّدَ الشيء وذَهَبَه، وعَمِدَ فَانَّ الشيء، إذا فذاها، وآمَّنَه الله تعالى كذا، أي أَفْتَاه،9 هو عبارة عن مُبَلُوب الوجود،10 إلا أن العدم ذُهَاب الشيء في الوجود، والبطلان ذُهَاب الشيء شرعًا.

لذا فضَّل الدور اللغوي والعلمي لعدم الوجود، أما الدور الشرعي ففضَّل تبرُّه إلى بطلان الحكم، ولكن ما أنواع الدُور؟ وهل يبطل الحكم بسبب الدور بجميع أنواعه؟ هذا ما سأقوم ببيانه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: أنواع الدُور.

توصلت إلى أن الدور في الاصطلاح الشرعي هو المسائل التي يدور تصحيح القول فيها إلى إفساده، وإثباته إلى نفيه، أو هي مسائل يُفضَّل تبرُّها إلى إبطالها أو نفيها، وفي هذا المطلب أنواع الدور، وهو نوعان:

1. مَتْهَدُ الفَرْقَات، حَمَّد بن حَسِين: 1/78-79.
2. عَلَّامٌ المَوْعِقين، ابن الْقَمِ: 5/203.
3. التّوْعِلُ وَالْإِلْهَامُ، السِّوْطِي: 3/80.
4. الْلَّغْعَةُ، ابن فارس: 1/380. 
5. مَكَّاَفَةُ الْلَّغْعَةُ، ابن فارس: 4/248، مادة عَدُم. 
6. مَكَّاَفَةُ الْلَّغْعَةُ، ابن فارس: 1/155.
7. قَلَّةُ البِنْيَةِ، ابن فارس: 1/258، مادة بَطَل.
8. دِوْتُرُ الْعَلَّامِ، الأَحْمَدُ بن تَكَرِّي: 2/225. 

مجلة (35) العدد (3) (سبتمبر 2022) 

Volume (35) Issue 3 (September 2022)
الدور في الحكم الشرعي – دراسة تأسيسية تطبيقية

الفرع الأول: الدور الحكمي: وهو أن يوجد شيء حكيمًا ضرعيًا متسامعًا ينشأ الدور منهم، أو ما نتشاهد به.

وقاعته كما ذكر صاحب تهذيب الفروق: "أن كل شيء تقضي نفقاته النفية من أصله" 2

ونه عديدة في أبواب العبادات ذكر عنها مسألتين:

المسألة الأولى: دفع زيد إلى عمرو زكاة ماله، ثم استغني عمرو عن الحوال، فان كان غناء من الزكاة لكثرتها أو توالدها أو تجارة فيها، أو غير ذلك، فالكلا في الإجابة باتفاق الفقهاء، ولا يستحق زيد من عمرو مال الزكاة.

وإن الاستدراج منه يوجد فعلا ثانيا، فإنه خرجا لنا لصرا عمرو قوما واحتمينا إلى ردها له، فإثباته

وإن الاستدراج يؤدي إلى نفيه.

1. لأنه دفع إليه ليستغني به، فلا يجوز أن يكون غناء به مانعًا من الإجراة.
2. لأن المعترف في كونه مصروفًا هو وقت الدفع، لأن لم يتعجل.
3. لأن المعترف في كونه مصروفًا هو وقت الدفع، لن يتعجل.

المسألة الثانية: منها إمام الجعمة وعلم أنه أن جدد للسهم خرج الوقت، لا يصح؛ لأن تصحيح سجود السهم حينئذ يؤدي إلى إبطاله؛ لأن الجعمة تبطل بخروج وقتها وإذا بطلت بطل سجود السهم.

بل من الأدبيات من الشعاعية إخراج لبعض الصلاة عن وقتها فيخروج، فقال: "والسجود في هذه حرام عند

الإله بالحلال؛ لأن فوائد الجمعة مع إمكانها.

لا أنه لا يسقط سجود السهم عند المالكة؛ لأنه شرع لتزكيم أنفس الشيطان، والترغيم لا يقيد بزمان،

والوجب حكم أن يتصل بالمجرور أو يتاجر عنه قليلا.

وفي هاتين المسائلان نتشاهد الدور فيهما بحكم الشرع؛ إذ نشأ حكيمًا ضرعيًا متسامعًا ما دفع الزكاة واستراج مال الزكاة في المسألة الأولى، وجسود السهم وبلدان الصلاة في المسألة الثانية، فلا يصح الاستدراج من قصر غنيًا بمال الأركان الذي استحق، لأن الاستدراج يجعله قفيًا مجددًا مستحقًا لزكاة؛ ودفع الزكاة يتغير مع استدراج الزكاة، لذلك لا يجوز استدراج مال الزكاة، لأن الاستدراج يفوت فائدة الزكاة التي هي سر حاجية الفقيه، وكذلك الأمر في مسألة سجود السهم، في

سجود السهم في هذه الحالة خروج لوقت الصلاة، فيطلان لصلاة الجماعة.

1 المنشور، الزرخي: 2/152، الأشياء والظائر، السيوطي: 383/1.
2 موسوب الفروق، عبد بن علي بحسين: 1/76.
4 المتغير، الزرخي: 2/152، الأشياء والظائر، السيوطي: 384/1، تحفة المحتاج، البيتيمي: 3/358، نهاية المحتاج، الرمل: 2/143.
6 الماجد، ابن عابدين: 2/344، كشاف الفتوح، البيونتي: 2/368.
7 نظرة: الأشياء والظائر، السيوطي: 1/383، حاشية ابن عابدين: 2/73، تحفة المحتاج، البيتيمي: 2/203، حاشية.
8 الخلوصي على منتهى الإسلام: 329/1، تحفة المحتاج، البيتيمي: 2/203.
9 مواهب الجليل، الحطب: 1/403، حاشية الدسوقى: 1/277.
شذى محمد عويجان

الفرع الثاني: الدور النافذ: وهو أن ينشأ الدور من لفظة يذكرها الشخص، 1 وأكثر ما يجري في الوصايا والأخلاق والطلاق، فإن أشهر منها مسألة الطلاق الشرعية، وهي: قول رجل لزوجته: إن طلقتك عدا طلقة فالت طلاق اليوم ثلاث ثم تلق من العد واحدة، فلم تلق الثلاثة، لأن لا يوقف الدور بطلت الواحدة، وإذا بطلت الواحدة بطلت الثلاثة، ففي إثبات الثلاثة إبطالها. 2

وذلك الصريحة سبب لابط الطلاق، لذلك بطل هذا التعليق وضع الطلاق، لكن اختفلت الفقهاء في عدد النظريات التي تقع في هذه الحالة وطرق حل الدور فيها، أصلها بالفصل في المبحث الثاني.

النتيجة: يتخلف الحكم عن اللفظ بسبب الدور في كل نوعية، أي سواء كان الدور حكما أم لفظيا، فلا يصحح الدور بل يبطله لأن في صحيحه فواتا لفادة الزكاة وصلاة الجمعة في النوع الأول، وفوات اللفادة الطلاق في النوع الثاني، وهذه الفوائد الشرعية شرع الله لأجلها أحكاما شرعية وضع لها شروطا وأسباباً جاءت في نفسية تشريعية أنها فوات وجوب الامتثال لها، وفي فواتها أو تغييرها مفسدة تلحق المكلف، لأن الفوائد الشرعية تكرمت لصالحه.

المطلب الثالث: أثر الدور

نستطيع استنتاج أثر الدور من تعريفه، فقد عرف الدور بأنه مسألة بدور تصحيح القول فيها إلى إفساده، وإثباته إلى نفيه، إذا: يثور الدور بنقص الأحكام بعد إثباته وذلك ببنفية أو إبطاله، وهو خلاف مقصود الشرع، لذلك سواء كان يقصد من المكلف أم يحكم من الشرع فهو ملك الحكم الشرعي، إلا أنه أن قصد المكلف ذلك يكون فيه تلاعب بأحكام الشرع لذلك يعاقب بنقص قضاء فيبطل الشرع فعله أو قوله كما سأبين ذلك في الطباقات الفقهية.

لذلك قال الزجاجي: "والأصل في هذه المسائل كلها قوله تعالى: (ولا تكسبوا أعظمين من بغض فوء انك في الحلال) فاستدل بالآية ودعها أصلى في دفع الدور، إذا قال: "فعير من نقص شيئًا بعد أن أثبتته، فنلت على أن كل ما أدى إثباته إلى نفسه بطل.

أو أرى أن يبلغ ما قبل في بطلان الدور؛ ما قاله الإمام الغزالي رحمه الله في كتاب "غابة الغوفر في درايا الدور" حيث قال: "لقد فلقد إذا اشتمل على مصالح وجب إلغاءه، ولفظ الدور مشتمل على مصالح فيجب إلغاءه".

فيما يلي أثر الدور من خلال بيان أمثلة أوضح من خلالها كيف أدى الدور فيها إلى بطلان أو نفي الحكم الشرعي.

1 المنثور، الزركشي: 2/156، الأشياع والنظام، السيوطي: 383.
2 الفرقان، القرافي: 1/76، الأشياع والنظام، السيوطي: 380/1، إعلام المواقع، ابن القمي: 5/201.
4 اللوحة الأولى
الفروع الأول: الفنفي. من المسائل التي يؤذّي نبّوثها إلى نفّيها؛ لو أدى إلى تراكي ما يوجد حداً أو مالاً أو ضماناً أو غير ذلك، والذّين أنَّته بالله، وأنه يرزق الحبل ذلك فأكن غلابه ذلك، فالنّ سأل به، ولا يمين عليه؛ لأن الأصل المكّ، فلا يلبّقت لأنّنا حكمنا بعدم بلوغه، والحكم بالصّمع ينطبّق التّين عنى، وإذا لم يكن هنا نبيّاً لم يكن رآًاً؛ لأن راّا اليمين إذا ما يكون عند نّل من هو من أهلها.

فّيكون في إثبات الّين من المراهيّة نفّي وإسقاط له؛ لاقتفاق الفقهاء على الحبل يصيره، لأنّ المراهيّة:

هو الذي قارب البلوغ أو الالتحام ولم يحلّ بعد، سواء كان مذكّراً أم مأبّباً.

الفروع الثاني: البطلان. من المسائل التي يؤذّي تصريح القول فيها إلى نبّوثه كون النّجاسة لا تظهر بشيء من المانع اوّى يداً، لأنّ إثبات التّطهير بها يؤدي إلى وقوع التّنجيب بها بملاقاة النّجاسة، والتّطهير بالنجّس لا ينطبّق، إلا أنّ الشرع مّة اّستبّح نسجة الماء حالة الاستعمال، وبقاؤه طهوراً على خلاف القول فّلا يّلبّق عليه غيره، لكنّ هذا مذبّح الجمهور من المالكيّة والشافعية الحابلة ومعقّد ورّّر، من النّجاسة، بخلال المفتيّة عند الحفّيّة ورواية عند الحنابلة القائم بظهيرة غير الماء من المانعات، لأنّ النّجاسة خلافية عرضٌ أرقاق القهاء في المسائل عادةً لإفرار الرأي الزّاجق في المانعات.

أولاً: مذهب الفقهاء في إزالة النّجاسة بغير الماء من المانعات:

(1) مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو المفتي به عند الحفّيّة ورواية عند الحنابلة: أنّ المانعات كالنّجاسة.

(2) مذهب ورد تشارك الماء في التّطهير؛ فّتصح إزالة النّجاسة بها.

بسبب اختلافهم في إزالة النّجاسة بما عدا الماء هو: هل المقصود بإزالة النّجاسة بالماء هو إتلاف عين النّجاسة فّقط فينّي في ذلك مع الماء كلّاً ما يّلبّق عليه، أم للماء في ذلك مدّعيّ حلّ فينّي، أم يّلبّق عليه الماء في ذلك مذبّح فينّي، من رأى أن الماء في ذلك مذبّح فينّي.

ثانياً: الدّنة والناشْقِّة:

(1) أختّة الحفّيّة:

استدلّح النّجاسة على صحّة الإزالة النّجاسة بغير الماء من المانعات لأنّ النّجاسة الثانية:

(2) من السّنة: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلم أذّن في إزالة النّجاسة بغير الماء في موانعها.

وأولاً: الاستجبار بالاحجار.

---


2 يقابل المذبّح النّجاسة، والمذبّح من عشر سنين إلى عشر سنين، وما المرازي: في تسع سنين إلى خمس سنين.

3 بديع الصّناع الناقد: 1/83.

4 حاشية ابن عابدين: 139/309، الإجاح، المرازي: 1/309.

5 حاشية ابن عابدين: 139/309، حاشية السّوفي: 34/1، نهاية المحتال، الرمل: 1/60، الإجاح، المرازي: 1/90-91.
شذى عويجان

ثانياً: قوله في التأويل: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَخْطَرُ لَمْ يَطُورُ".1

ثالثاً: أنَّ أَمَّا لِلَّذِينَ نُبِيَتْ مِن الْيَهُودِ وَالْمَلِكُ وَالْأَئِلَةِ، فَأَلْفَ رَسُولُ الله ﷺ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُ: (بِظُهْرِهِ مَا بَعَدُهُ).2

رابعاً: أنَّ الْكَلَابَاتِ كَانَتْ تُبُلُوْنَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لمْ يَكُونَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ.

خامسياً: قوله في الورة: (فَإِذَا لَمْ يُسْتَ نِبَتْ، إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْطَّوَايَاتِ عِلْمَكَ وَالْطَّوَايَاتِ).3، مع أنَّها تَأْكُلُ الْفَأْرَ، لا تَغْلِبُ فِيهَا إِلَّا بِرَبِّهَا، وإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْفَأْرُ فِي هَذِهِ الْمَسَالةِ أنَّ الْتَحَجَّرَ مِنْ زَالَةٍ بَيَّانٍ وَجَهُ كَانَ زَالٌ حَكْمُهُ.4

اعتبر الشافعي على الاستدلال بهذه الأدلة يوجد: أولاً: أنَّ حديث التأويل: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَخْطَرُ لَمْ يَطُورُ"، وهو صحن في المسأله قولان: القديم أنَّ منْ مَنْ سَجَّلَ مَسْجِدَ الْحَرَّ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُ: (بِظُهْرِهِ مَا بَعَدُهُ) والمتأخر أنَّ أَمَّا لِلَّذِينَ نُبِيَتْ مِن الْيَهُودِ وَالْمَلِكُ وَالْأَئِلَةِ، فَأَلْفَ رَسُولُ الله ﷺ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُ: (بِظُهْرِهِ مَا بَعَدُهُ).1

ثانياً: أنَّ حديث التأويل: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَخْطَرُ لَمْ يَطُورُ"، وهو صحن في المسأله قولان: القديم أنَّ منْ مَنْ سَجَّلَ مَسْجِدَ الْحَرَّ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُ: (بِظُهْرِهِ مَا بَعَدُهُ) والمتأخر أنَّ أَمَّا لِلَّذِينَ نُبِيَتْ مِن الْيَهُودِ وَالْمَلِكُ وَالْأَئِلَةِ، فَأَلْفَ رَسُولُ الله ﷺ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُ: (بِظُهْرِهِ مَا بَعَدُهُ).1

وَلَوْ لَكَّ ذِكْرُ فِيهَا إِلَّا بِرَبِّهَا، وإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْفَأْرُ فِي هَذِهِ الْمَسَالةِ أنَّ الْتَحَجَّرَ مِنْ زَالَةٍ بَيَّانٍ وَجَهُ كَانَ زَالٌ حَكْمُهُ.4

من المعلوم: أولاً: أنَّ الواجب هو الطهير، وهذه المانعات تشارك الماء في الطهير.6

ثانياً: لأنَّ الماء إذا كان مطهراً، تكون منه طهاة قاطعاً للتجاسة ينصرف عن العصر، وفقاً يدخل ثانياً نوبة، فيحاول أجزاء التجاسة، فقبره إنَّ كانت كثيفة، ويستخرجها بواسطة العصر، وهذه المانعات في المداخلة، والجماروة، والثيريق، مثلً الماء، فكانت مثله في إفادة الطهارة بل أول، فإنَّ الخلُّ مثلً يعمل في إزالة بعض اللوان لا تزول بالماء، فكان في معنى التطهير ابلاغ.7

ردَّ الماكليَّةُ قِيَاسِ الحَكْفِيَّةِ غَيْرِ الماء عليه بجامع المانعيَّةُ بأنه لا يصح القتاس في الأسباب، وإذا سلمت صحته فإنَّ الماء يتميز بالسير والرقة واللطافة بخلاف بقية المانعات.

1 لم أجده بهذا الفتص لتكن روى نخو أبو داوود في كتاب الطهارة، باب في الأديأ يصيب العصر، رقم385، بلificio: (إذا وُلِّم، أَحَذَّكَ بِنُطْفَتِهِ فِي الْأَرْضِ فَإِذَا دَخَلَ الْمَخْطَرُ لَمْ يَطُورُ) وقال ابن الخطيب: "هذا حديث رواه أبو داوود من طريق لا يعلم بها الصحة، قال IPPIVI: "الأول: في حديث أخبار الرأي، الباجي: رحمه الله: نصب الراية، النزاع: 1/308.2 رواه أبو داوود في كتاب الطهارة، باب في الأديأ يصيب العصر، رقم385، والإمام في آبوب الطهارة، باب ما جاء في الوضع من الوضوء: رقم143، وفيه ماجبه في كتاب الطهارة، وسندها، باب الأرض يطور بعضها بضعاً، رقم: 531. قال أَلْفَ رَسُولُ الله ﷺ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُ: (بِظُهْرِهِ مَا بَعَدُهُ).1

2 رواه أبو داوود في كتاب الطهارة، باب سور الدهر، رقم75، والنسائي في كتاب الطهارة، باب سور الدهر، رقم68، وقال ابن حجر: "صحح" المطالب العالمية بزوائد السادس المانعية: 1/111.

3 التنبه على مشكلات الدين، ابن أبي الزغ: 431.

4 المجتمع، الترجمة: 1/96-97.

5 بِدنِّ الْمَلَامِسِ، الساكني: 1/83.

6 بَدْعَ الْصَّانِعِ، الساكني: 1/83.
وجوابًا على اعتراض قد يُورده الحنفية، وهو أنَّ الخذل وماء الليمون أُتفل من الماء، ردَّ المالكيَّةٌ بأنَّ الخذل لا يُفرق أجزاء الخذل ولا الليمون بخلاف الماء، وأنَّ الليمون إذا وُضع في موضع الخذل سدًا للزوجيَّة ومنعها من الخروج بخلاف الماء.

وأما إذاً الله أُلوان السببم فذلك لإحتلاء اللون لا لطاقه.

(2) أَذِلَةُ الجمهور ومحمد وزرَّف من الحنفية:

أُذِلَةُ الجمهور على عدم صحة إزالة اللذين بغير الماء من المائعات بالآتي:

1. من القرآن:

أولاً: قوله تعالى: (وَانْتَظِرُوا مِن أَنْسَمَاءٍ مَا طَهَرَهُ الْقُرْآنُ): (القرآن)

وجه الاستدلال: أُذِلَةُ الجمهور بهذه الآية على عدم صحة إزالة النجاة بغير الماء من وجوه عدة:

1. خص الْقُرْآنَ تعالى الماء كونه مطهرًا، وعد إزالة النجاة بإزالة الخذل; لأنَّ كل واحد منهما طهارة وهي شرط الصلاة، فإذا كان أحدهما لا يحتَّل إلا بالماَء فذلك الآخر.

2. أنَّ في قوله تعالى نصًا على سببته؛ لأنَّ الظهور هو الذي يُطهِّر به، والأصل عدم سببِية غيره.

ثالثًا: قوله تعالى: (تَبَيَّنَ عِنْدَمَكُمْ مَا نُعمِي مَنْ مَاءٍ تَطَهِّرُ مَعَهُ): (الأنفال)

وجه الاستدلال: أنَّ الله تعالى أثبت الظاهرة للماَء، وسوَّى الماء من المائعات لا يُقَّل عليه اسم الماء.

2. من السنة: أُذِلَةُ الجمهور بقوله: (رَبِّيَةُ الْعَرَابِيَّةُ في المسجد): (صِبْوًا عَلَيْهِ ذُوَّابًا مِنِ الْمَاءِ)3

وجه الاستدلال: أنَّ الأمرَّ إلى خُصَّى عِنْدَهَا الْأَمْرَّ الَّذِي لا يُذْهَبُ به، والْأَصِلُ عدم سببِية غيره.

3. من المعلوم:

أولاً: أيَّ الله لم يَّنْقَل عليه النبِّي صلى الله عليه وسلم إزالَة النجاة بغير الماء، ونَقَّل إزالَته بالماء، فوجب

خصصَةُه، إِذْ أَمَرَ بِغِيْرِهِ لَيُصْفَعَ مَعَهُ بِمَا فَعَلَ فِيهِ.

ثانيًا: أنَّ الظهوريَّة الماء عَرَفَتْ شرَّعاً عَلَى خُلَقِ القِيَاسِ؛ لأنَّه أَوَّل مُفَعَّلَاتِهِ النَّجَّس صَار نجاساً، وتطهيرُ النَّجَّس لا يَّنْقَل، كَمَا إِذَا عَلَى مَاءَ نجاس، وَبَخَرَ، إِلَّا أنَّ اَسْتَفْتَ إِزَالَة النجاسات في الاستعمال، وأيَّا طهورًا على خُلَقِ القِيَاس، فَلَا يَّنْقَلَ بِهِ غَيْرَهُ فِي إزالَة النجاس.

ورَدَّ الشَّيَاطِين قولهم: أنَّ الماء بأَوَّل مُقَالَةَ النَّجَّس صَار نجاساً بَيْنَهُ مَعْنًٌو، والماء لا يَّنْقَل نجاساً أَيْدًا.

إِنَّمَا يَجَلَّص النَّجَّس فَكَانَ طَهَرَاً فِي ذَاتِهَا صَالِحَ مَطَهَرًا، وَلَو تَصَوَّرَ تَنْجَسَ الماء إِلَّا بَعْدَ مَارَائِهِ المَحْلَ النَّجَّس، لَنَّ النَّجَّس أَمَّرَهُ بالتطهير، وَلَو تَنْجَسَ بَيْنَ مَادَّةَ المَقْالَةِ لَمَّا تُصَوَّرَ التَّطهير، فِيْقَ الطَّلَّاطَ الطَّهِيْر.

١- الْمَثْبُورُ، الْقُرْآنِ: ١/١٩٢٢.
٢- المُعَيِّنِي، ابْنُ قَاسِبٍ: ١/١٠٣.
٣- رَوَاهُ البُخَارِيُّ في كِتَابِ الْوَضُوءِ، بِصَبِّ المَاءِ عَلَى الْدُبُرِ فِي الْمَسْجِدِ، رَقَمَ: ٢٢٠، بِلَغَظَةٍ: (ذَغْةٍ وَهُرِيقَةٍ عَلَى بَيْلَهُ).
٤- مَهَاءُ الْمَتَنُّ: ٢/١٩٢٠.
٥- المُجَمَّعُ، المتَّوَيِّ: ١/٩٦.
٦- يَبْانِ العَصُوَانِ، الْكَاسَانِيَّ: ٨٣٠ وَمَا بَعْدَاهُ، حَاسِبُ ابنِ عَبَّادِينَ: ١/٣٠٩.

٣٣٣

Journal of Alasmarya University: Sharia and Human Sciences

مجلة الجامعة الأسرمية: العلوم الشرعية والإنسانية
شذى محمد عويجان

1.

2.

3.

4.

5.

الراجح مذهب الجمهور بعدم صحة إزالة الجنازة بغیر الماء من المناعات لقوع أدلةهم من القرآن والسنة والمقول، ولا يخفى أن للماء قوة إحالة للأنجح والأدناس وقعلا من النبأ والأبدان لبض لغره ولذلك اعتمد الناس في تنظيف الأبدان والنبوأ.

خلاصة آواع الدور: أن الدور ينبع من إبطال الحكم أو نفيه، في إثبات اليمين على المراهق الذي دعي عليه ما يوجب حدأ أومالا أو ضمانا مدعاً بلوغ نفي وإسقاط للهيبة لأنفق الفقهاء على الحكم بصغره، وفي التلميح بغیر الماء من المناعات تنحيلها بمسر حلاقائاتها للجنازة.

النتيجة: يبطل الحكم بسبيب الدور الفظي في ظرف قناد الطلاق لأن في إثبات الثلاث في قوله: إن طلقتك غدا طلقت فالت في اليوم ثلاثا إبطالا لها، وهو يفاوض الفناد الشرعية للطلاق والتي هي حلّ عقد الزواج أحد مصالح الزوجين.

ويبطل الحكم بسبيب الدور الجمحي، كما في فوات فنادكة في استراج القيمي مال الزكاة من الفقير الذي استغلى براكه ماله لأن الاستراج منه يصيره نفي أوراء، مما يحاصن لدفع الزكاة إليه ثانيا، وكذلك الأمر في تصحيح سجوده إمام علم أنه إن سجد خرج وقت صلاة الجماعة.

المبحث الثاني: تطبيق فقتي في أثر الدور في الحكم الشرعي

بعد بيان مفهوم الدور وائهاه وأثره أبین في هذا المبحث تطبيقاً فقهاً أثر في الدور مما أدى إلى بطلان الحكم الشرعي، واخترت المسألة السريجية المشهورة في الطلاق.

صورة المسألة: أن يقول رجل تزوجته: كلا، أو إذا ما طلقتك، أو وقع عليك طلاق فإنت طلاق قبله ثلاثا، ثم طلقته، هل تطلق واحدة أم ثلاثا، أم لا يعطق الطلاق أبدا؟ سميت هذه الصنعة بطلاق الدور لأن الأمر دار بين متائفين إذ يلزم من وقع المنجز ووقع الثلاث المعلقة قبله ومنز من وقع الثلاثة قبله عدم وقع المنجز.

اختفت الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثي أقوال، أعرض هذه الأقوال مبتدأ الأدلة والمناقشة للوصول إلى الرأي الواضح.

1. بدا عن الصنايع، الكأساني: 84، حاشية ابن عابدين: 1/309.
2. حاشية السومقي: 3/1.
3. المجمع، النور: 96، المغني، ابن قادمة: 1/11.
4. بداية المجهول، ابن رشد: 1/90-91.
5. حاشية ابن عابدين: 3/229.
المطلب الأول: أقوال الفقهاء في المسألة

1. الجمهور من الحنفي والمالكية ووجه عند الشافعية والHANDLE: يقع ثلاث طبقات والملحق بـ (قبله)، أي: فيكون بمذلة ما لم ينفع بـ (قبله)، والملحقات الثلاثة هي الطبقات التي يباشر إيقاعها، وتمام الثلاثة من الثلاثة الملقية للتصویت. 

2. المذهب الصحيح عند الشافعية، وقول ابن عقيل: من الحنابلة: يقع عليها الطبقان المنفّج الذي يباشر إيقاعهما، وتمام الثلاثة من الثلاثا الملقية للتصویت.

3. مذهب ابن سيرين وابن الحداد والاسفاراني والطبري: ورجحه الغزالي، وصحّحه الدوقي، وهو رواية للحالة: لا يغلب عليها بعد هذا الفول طلاق.

المطلب الثاني: الأدلة والمناقشة

الفرع الأول: نقد وقال في تقرير تطبيقات:

1. استدل الجمهور من الحنفي والمالكية والHANDLE: في وجه عندم بما يلي:

2. لم يقع الطلاق لاطبكات حكمسه: لأن الله تعالى شرع الطلاق لملصة تتعلق به، إذ من محاجه التصليح به من المكاره الذي ورد فيه الطلاق، فلابطل الطلاق، وفي الفول بعده وقع الطلاق.

3. أن تصريح الدوّر يؤدي إلى انحسام باب الطلاق: لأن يمنع الذّم من القدرة على الطلاق فلا يبقى له سبيل إلى التصالح منها.

4. بوقع المنجرة ودِّد شرط وقع الطلاق، والطلاق لا يزيد عليه، فيقع من المتعلق تمائم، وثّغ في الطلاق الذي يقطع بها: لأنه يطلق من الطلاق لملصة تتعلق به، فليس بدل، في الفول بعده وقع الطلاق المطلق بعده قبله محال؛ لأن الفول الطلاق بالحفل إلى زمان حصول المتعلق عليه، وهو ماض بقبله (قبله)، والماني لا رتفع الفصلية فيه، وحينئذ فتلتان ثمز بعد مضي.


2 مصباح المحقق: 238/17.


4 رواه الترمذي في أبوب الطلاق والمعان، باب ما جاء في طلاق المعلَّم، رقم 191، وقال: "هذا حدث لا ينكره رواه، إلا أنه عينت عجلان، وعطا العجلان معاً في طلاق المعان.

5 رواه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب طلاق المعان، رقم 1918، قال ابن ماجه: "في أسناد ابن لبجاء وهو ضعيف وله طريق أخر عن الطبري في الكبر، وفي يحيى الحمام، ورواه نور الدين القدراني من حديث عصمة بن كهل، وينتهيه.

6 التقريب، البخاري: 10/482، المنهج، ابن قدامة: 7/433، المباعد، برغ بن الدين ابن ملجم: 375/6، شرح منتهي.

7 الردود، البخاري: 3/125.


9 مطالعات المطلق في تحرير الجوامع والفوارق، الإسني: 68/2، الأعلام المواقع، ابن القرير: 201/5.
النتيجة: استقبل هذا الطلاق على ممكن ومستحيل كذلك نلغى المستحيل وناخذ بالممكن، فليقي الباقى والتردد بالثلاث، وصار كأنه قال: إذا وقع عليه طلاق فانت طلاق ثلاث.
(5) لأن هذا تغيير للحكم وقال، وحكم الشرع والقواعد الشرعية:
تغيير للحكم، لأن مدختل أردة الطلاق سبب، والجزاء مسبب عنه، ولا يعقل تقدم المسبب على السبب، فكان قوله: فإنا في موضع الطلاق غير مميت بالقبيلة.
وتغيير للحكم الشرع لأن المصوص ناقة برضاعة الطلاق وهذا يؤدي إلى رفعها.
ومختلف للقواعد الشرعية وهي أن الطلاق لا بد أن يجامع المشروط ولا غيره، وإنما هو إبان بالسبب الذي ضتنب به على نفسه ما تعنله الإسلام، فهو هذه البيمه، وهو ليس تغييرا للشرع لأن الطلاق والحرج الذي يدقنله المكلف على نفسه لا يلزم أن يكون الطلاق قد شرعه له، وإن الزمة به بعد أن ألزم نفسه.
(6) لأن صحة هذا الطلاق رفع الاستباحة، والروج بملك رفع الاستباحة فيما يستقبل، ولا يملك رفعها في الماضي؛ لأنه أصله الطلاق قد غمدت، فلا يصح رفعها، قوله: "إذا طلقت شريكك، فل أخرج صار كالمتته بالجزاء في تلك الحال، فإن قابل قال لها بعد الطلاق: أنت طالق قبل أن أطلك، فإنا كتبت هذا: لم يكن في إتباع الطلاق إسقاطات؛ لأن الطلاق الواقي بالبيمه لا يقتدم عليه، فيعف الساعة؛ لأن الإنشاء في الماضي إنشاء في الحال، ولا يقتدم عليه، فإن الطلاق الأحوال، فإن الصائر من أجله في محله: فهو طلاق من مكلف يصح، وصاحبته صلاة للأزواج جميعهم، وقد صدر في ناحية صحيح، فيجب أن يقع، كما لم يعد هذه الصفة.
(7) يقع ثلاث؛ لأن صحة تعلق الثلاث تؤدى إلى إلغائه وكل ما أدلى به إليه إلى نفيه كان منتفيا.
(8) الفرد الثاني: أدل من قال تلق طاقة واحدة.
استثتر الثاني: وعلي من الحزينة بما يلي:

شذى عبد عويجان

1 ظافر: حاشية ابن عابدين: 4/ 602/5، شرح مختصر خليلي للخضري: 4/387، الجزء الشرح
3 فتح القدر، ابن الهمام: 4/30، البحر الرائق، ابن نجم: 3/293.
4 حاشية الدوسفي: 4/153.
5 إعلام المرضيع: ابن الميه: 5/217 وما يداعه يتصرف بسير.
6 التاج، الدور: 10/4829، فتح القدر، ابن الهمام: 4/30، البحر الرائق، ابن نجم: 3/293.
7 الإرادات البيهتي: 1/253/12.
8 حاشية ابن عابدين: 5/402، حاشية الدوسفي: 2/387.

المجلد (35) العدد (3) (سبتمبر 2022)
Volume (35) Issue 3 (September 2022)
لا لانفذه مصروف شرعي صدر من أجله في محله، فالرُوح مكلف أوقع الطلق مختاراً فوجب أن يقع،
والزوجة محترقة، وبعيد أن ينسى عليه باب هذا المصروف.
(2) تعليق بآيات: لأن الطريق طالق في عزم مساعد، أشبه قوله: أنت طالق أسس، فلا ينصور وقع الطلق فيه، لأنه حل الجزاء سابقاً على الشرط، والزوج لا يتعتمد على الشروط، فعليك التعقل.
(3) لا يقع الثلاث قبله؛ لأن وقعها يوجب إرتقاء الطلق المباشر، ولا يصح رفع طلاق واقع.
(4) لأن الوقع الملحق لم يقع المنخر لزيادته على المالك، وإذا لم يقع المنخر لم يقع الالملع؛ لأنه مشروط به، فوقعه مجان بخلاف وضع المنخر.
(5) وإن لم تقم على من قال لها: إذا انفتخ نكاحك فائت طالق قبله ثلاث، ثم أردته أو أحدهما، إذ يقع الفشخ ولا
(6) تبطل الثلاث قبله، وهذه المسألة مثلاً.

اعترض على هذا الاستدلال الشافعي نفسه: لأنه متين في الأثاث الثلاث المعلقة بالصافحة، فإنه قد أوقفها وهو زوج مكلف مختاراً، وأما الفشخ فإنه، وقع لأن إبانه لا يؤدي إلى إساطإ بخلاف الطلق.

الفرع الثالث: أدهد ألا ثلاثة قال لا يقع أي طلاق:

استدل ابن شريج وافقه في الشافعية والحايلة في رواية بما يلي:
(1) لأنه ما لم بيث الطلق في سقوط: إذا لو أوقفنا الطلعة التي نُخرها، للزمان أن وقع ثلاث قبلها، ولو وقع الثلاث قبلها، لأن يقع وقع هذه المنخرة، وإذا اعتمت وقوعها، اعتمت وقع الثلاث قبلها، هذا
(2) لأن ما أدى إبانه إلى إسقاطه ليس قياساً على ما قال الشافعي فين زوج عهد بحرة بالله في الدعوة
وسامحها السَّبيان، فإنها كل واحد من الطلقات وقوع الآخر، فستمث هذه اليمين ذاتية.

فتش إنفتخ من جهتنا، وإذا سقط المهر، وإذا سقط المهر، وإذا سقط المهر بطل البيع.

اعترض الحنابلة على هذا الرأى من وجهين:

1. البينان، المغربي: 219/10، فتح العزيز، الراقي: 9/11، أسنى المطالب، ابن زكريا الأنصاري: 3/3، تحفة
2. الملحاح، الهميم: 114/8، نهاية الملحاح، الرملي: 7/3، تكلفة المجموع، الطليبي: 17/239-240، المغني، ابن
3. قامة: 7/433.
5. البيان، المغربي: 219/10، تكلفة المجموع، الطليبي: 17/239-240.
6. الفتح العزيز، الراقي: 9/11، أسنى المطالب، ابن زكريا الأنصاري: 3/3، تحفة الملحاح، الهيم: 8/114، المغني
الأول: أن ما ذكرتم بيطل بقوله: إذا انتهى نسخة فأن تطلق قبله ثلاثاً، ثم وجد ما يفسّر النكاح من
رضاع أو ردة، ولا خلاف في نسخة النكاح.
ثانيه: لا يُقّع الطلاق المعطى، لأنّه أوقفه في زمن ماض، ولا يمكن وقوعه في الماضي، فلم يقّع، ولأنه
جعل الطلاق الواقعة شرطاً لوقوع الثلاث، ولا يوجد المشروط قبل شرطه، فعليه هذا لا يُقّع وقوع الطلاق
المنبئ، ولا يُنسب إلى دور ولا غيره.
والقاب بابن دقیع العيد: "ذكر بعضهم أن المسألة السرّیة إذا غُكبت انجلج، وطرقيق أن يقول: "متى
طلقت فلم يقع على طلاقك، فأن تطلق قبله ثلاثاً، فإنّه حينئذى متي طلقنا رجب أن تقع الثلاث التقلبیة".
رده السبکی: "أن هذا الحكم إنّما هو كلام تدیرج تصحيح الدوّر، ومنى فلأنا يسحتنا فمعناه: أن لو وقع هذا
المنجر للزم منه النّقال، وما لزم منه النّقال محال".
الملحق الثالث: التّرجیح.
حاولت بيناء ابّر الّنّاقط في المسألة لأنّها غولجت كتبت اللقّة والأصول بصفحات طوالي، وبعد هذا البناء
أرى أنّ النّراجح عند الشاعریة أن يقع المنجر فقط قَال الّزانعی: "وَشَبْه أن تكون القتوى به اولى،
وصححة في النحو، تابعه النووي في النهج، ويصيرف التّنثیه".
وقد ردّ الّسادة الشاعریة قول ابن سریج، وذكر أوقال كثيرة لعلماء الشاعریة رّدوا فيها على من يقول
بتقسيم الدوّر المؤدي لعدم وقوع الطلاق، حتی أن بعضهم ذكر أن ابن سریج رجع عن قوله، وأنه
بريء مما ينصب إليه، فيما نلي أعرض بعض هذه التّكلف.
1. قال ابن السّبکی: "نَّأخذا من لوقوع الطلاق خطأ فاحشًا".
2. قال ابن الّصلان: "ووَشَدث لم يحیث هذه المسألة، وإن سریج بريء مما ينصب إليه فيها".
3. وكان الشیخ عرّ الّذين بن عبد السّلام يقول: "هذه المسألة لا يصح الثقل فيها، والثقل فيها فسوق لأن
القاعدة أنّ قضاء القاضی ينقض إذا خافك أربعة أشياء، الإجماع والقواعة والنص والقياس الجلی، وما لا
نفرّه شرعا إذا تأكّذ بقضاء القاضی أولاً بِأَلْ نَفْرُه شرعا إذا لم يتأکّذ، وإذا لم تفّرّه شرحا حرام الثقل فيه،
لأن الثقل في غير شرع ضلال، وهذه المسألة على خلاف ما تقدّم في القواعد فلا يصح الثقل فيها، وهذا
حسن بَنِ سریج لیه، ویظهّر الحكم في بقية مسائل الدوّر التي هي من هذا الجنس".
4. قال الباقنی: "نّخصك الحکم لأنه مخالف للقاعد الشرعیة، وله الحكم به حکم مقطّع للشاعریة، لیبلغ درجة
الاجتهاد فحكمه كالعن، قال الرّملی مواقفًا لرایه: "وَوَزّيُّ قول السّبکی: "الحكم بخلاف السّحیح في
المنجر مئذن الّحکم بخلاف ما أنزل الله".
5. قال الرّملی: "شّتّر ستّسالة باب سریج لأنه الذي أظهره، لكنّ الّطاهر أن رجع عنها لتصريحة
في كتاب الّزیادات بوقوع المنجر، ووَزّيُّ رجوعه تخطئة الماوريدي من نقل عنه عدم وقوع شيء، وقد

المجلد (35) العدد 3 (سبتمبر 2022)  
Volume (35) Issue 3 (September 2022)
الدور في الحكم الشرعي – دراسة تأصيلية تطبيقية

نسب القائل بالدور إلى مخالفات الإجماع، وإلى أن القول به زلة عالم ولذات العلماء لا يجوز تقليدهم فيه.

ونقل الزملاء عن بعض المحققين المُطلعين قولهم: "لم يوجد من يُنتقد بقوله في ساحة الدور بعد السُبَينَة إلا السَّبَينَة ثم رجع، والإنديني، والقول بأن قول ابن سراج هو رأي أكثر الشافعية متقدم بأن الأكثر على خلافه، وقد قال الدارقطني: "خُرق القائل به الإجماع".


والمراجع: مذهب الجمهور بوقع ثلاث تطابقات فيَّتُنْجِر ويَفِع الثلاثة لأن ساحة تعلق هذا الطلق يؤدي إلى إلغائه أو إبطاله، فلو وقع الطلق لوقع مُشرِّوع، وهم الثلاثة قبل كلامه، ولو وقع الثلاثة لامنح وقع طرق طلاقها بعد، وكلما ما أدى ثبوته إلى نفي كان منظفاً.

المحتوى

بعد بيان مفهوم الدور وأنوعه وأثره وبعض تطبيقاته: أصل إلى النتائج الآتية:

أولًا: أن الدور سبب في بطلان الحكم أو فساده، سواء نسماً بفعل المكلف أو بدون قصد منه.

فكلّ صرف قولٍ أو فعلٍ من المكلف تركب عليه سُسّ تصرُف الشرع وإبطال أحكامه، أو أدأ إليه إلى نقضه، يعتبر تصرُفًا بطلاً، وصاحب أثم؛ لأن ذلك يؤدي إلى تناغم الأحكام الشرعية، وهذا غير جائز.

وقد صاغ علاء الأصول قولته في هذا الآل، وهي:

"قال الشيرازي: "الأحكام تنافي فاً ثبت للشيء حكَّيم لم يجري أن يثبت له حكَّيم آخر يُحِل"."1

وقال الجويني: "كلّ ما يتضمن نُناياً فهو عينُ التنافي؛ لأنه يوجب تضمنٍ إسقاط. 2

وقال المقرئ: "كلّ حكَّيم يقتضي إثباته رفعه أو رفع موجبه، فهو بطلاً."3

وقال العرماني: "ما أدى إثباته إلى نفيه سقط إثباته" وفي موضوع آخر قال: "بطل إثباته."4

وعند الحنفي قاعدة قرية من هذا المعني وهي: "الأصل أن الشيء يعتبر ما لم يُعاد على موضوعه بالنقض والبطل".

وإلاً: لذاك رأيا أن الجمهور قالوا ببطلان الحكم بسبب الدور الشرعي لقوات فائدة الركزة في استراحت الضنى مال الركزة من الفقير الذي استعن به في ماله؛ لأن الاستراحه معه يصيره فقير ثانياً، مما يُحيدنا لدفع الركزة إليه ثانياً.

وذلك الأمر في مسألة سجود سوء إمام جمعة يصلي جمعته في آخر وقتها، بحيث أن سجود سوء خرج وقته، فكان في سجود سوء في هذه الحالة خرج لوقت الصلاة، فبطلان لصلاة الجمع.

وجدان أن الفقهاء لم يثبتوا اليمين على المُراقب لأن في إثباتها إسقاطاً له؛ لاتفاقهم على الحكم بصغره.

تُهَافَةُ المحتال، الرمل: 32/7.

1

انظر: تهافت المحتال، الرمل: 33.

2

انظر: البصرة، الشيرازي: 1/446-460.

3

البصرة: 3/446.

4

النجم الفقهي: عبد الله الجويني والد إمام السمندي: 2/712.

5

اضحَج الممالك الوضائي: 1/405.

6

البيان: 8/197-217.

7

مقدمة في القوانين الفقهية، الرابع: 1/666.
فقد مرّ من حمل الفقهاء على أنّ النجاسات لا تظهر بـشيء من المادات سوى الماء، لأنّ اثبات التطهير بها يؤدي إلى وقوف التنجيش بها بملامسة النجاسة، والتطهير بالحَج لا يحقق وأنّ الطول والتماثل في الطلاق. فإنّ جهة يؤدي تصحيح القول فيه إلى فساده، ومن جهة يُضيء إلى سبب الطلاق الذي شُرّع عليه الشاغر.

فتأتي أن هناك كثير من التطبيقات الفقهية التي ينطبق عليها ذات التأصيل، لم تُعرّض لها في البحث.

أعراض منها:
1. عند الشافعية الدور الحكمي من موافقة الأربع، لأنّ يلزم من النذر عدهم، مثال ذلك: إذا أقرّ أن الدواء عدّ عليه، لا يثبت نسبه ولا برثه; لأنه لو برث لوجب الأص نلا يصعوُب الأص وارتيا حائزا، فلا يَفْقِر إقراره بالليب، لأنّ إثبات الأربع يؤدي إلى نفيه، وما أدى إلى إثباته إلى نفيه أنتقي من أصوله.
2. ودّ الفقهاء من مفسدات الصداق والنكاح أن يلزم من إثباته رفعهما.

مثال ذلك: أذن أن ينكح حُرة ويجعل رقبته صداقاً لها فهو، لا يصعب الصداق، ويدّ مطلق أنّ إثبات النكاح يُوجب كون الصداق الذي هو العبد ملكاً للزوجة، وثبوت ملكه له يرفع النكاح لأنّ النكاح والملك لا يتجتمع.

وأما قد يُبّعد القول والكفّر مع القراية الموجبة للميراث مقتضىان لعدم الأربع، والذين مسجّل للزكاة وأسبابها توجيهها، والبيينين إذا تعرضنا تساؤلات لأنّها أحكام متناقضة من جميع الوجه في مساّبكاتها. فإنه تقدم فيَّبّه على نفيه، أنتقي من أصوله، ولم يثبت حتى لا يؤدي ذلك إلى الدور وهو باطل.

لذلك يوصى البحث بما يلي:

أنّ برّ هذا المصطلح الذي لم تدرس أيّة دراسة أو أطروحة، لما في أثره من بطلان أو فساد الحكم الشرعي، ويبدأ أن ينحترم تحته من تطبيقات فقهية، لا سيّما وأنّه قد نقل الفقهاء أنّ الإمام أبي حنيفة قد حار في بعض مسائل فقهية في الدور إلى أنّ الإمام أبي منصور البغدادي وحلّ له.

فهرس المصادر والمراجع
3. إعلام المواقع عن ربه العالمين. ابن قيم الجوزية، محب بن أبي بكر. (1423 هـ). ط1. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

بيروت.

7. البحر الراقص شرح كنز النقاط. ابن نبيم، زين الدين بن إبراهيم (د/ت). ط2. دار الكتب الإسلامي.

8. بداية المجتهد وأدبية المقتضى. ابن رشد الحفيد، مهد بن أحمد. دار الحديث. القاهرة.

9. بدائع الصنائع في ترمت الشراع. الكاساني. علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي.


المملكة العربية السعودية.

16. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية. محمد علي بن حسين المكي المالكي. موقع شبكة مشكاة الإسلامية:

17. الجامع المنسد الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري. البخاري، مهيد بن إسماعيل. (1422 هـ). ط1. طبع النجاح.


26. سنن ابن ماجه. ابن ماجه، مجد بن يزيد. دار إحياء الكتب العربية. فيصل عيسى البلخي الحلي.


30. شرح مختصر خليل. الخشى، مجد بن عبد الله. (د/ت) دار الفكر. بيروت، د/ط.


32. فتح العزيز بشرح الوجيز. الرافعي، عبد الكريم بن مجد. (د/ت). د/ط. دار الفكر.

33. فتح القدير. ابن الهيثم، كمال الدين. (د/ت). د/ط دار الفكر.

34. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. البلحى، مجد. (د/ت). دار الفكر. دمشق.

35. كشف القدر من منين الإقليع البيهتي، منصور بن يونس. (د/ت). د/ط. دار الكتب العلمية.

36. الكلمات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية. أبو الباقع الكوفي، مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.


40. المجموع شرح المهنىب مع تكملة السحكي والمطعي. النووي، أبو زكريا محبي الدين يحيى بن شرف (د/ت). د/ط. دار الفكر.

41. المطالب العليا بروائد السنن التحتية. ابن حجر العسقلاني، أحمد. (1419هـ). ط1. دار الجامعة. دار الغياث السعودية.


43. معجم مفاهيم اللغة. الثروتي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الجاوي. (1399 هـ - 1979 م). د/ط. دار الفكر.

44. المنثور في القواعد الفقهية. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين مجد بن عبد الله بن بهادر (1405 هـ - 1385م). ط2. وزارة الأوقاف الكويتية.
The research sheds light on the term ‘Daur’ and its types and contraindications, indicating its impact on the Islamic law, that is by studying some of the fiqh applications that include ruling of Daur by Islamic law in which the individual had no intention in, or by verbal Daur. The research has reached that if Daur by its two meanings is applied to Islamic law, it leads to abolition or banishment of the ruling. And if the individual had inner intentions, a sin is written upon, in addition to the abolition of his actions or sayings. That is because it leads to the contradiction in Islamic law, which is not permissible, for contradicting the origins of Islamic law that do not allow the probability of invalidation of a certain duty. Moreover, fundamentalists and Islamic jurists have framed rules and regulations in this fundamental that this research has covered by its conclusion.

Key words: Daur - ruling - abolishment - banishment.